SIREN
ASSOCIATES

النتائج الرئيسية لبحث مؤسسة سايرين اسوشيتس 2021:

معالجة الجرائم الإلكترونية في المجتمعات في الأردن

للمزيد من المعلومات حول هذا البحث، الرجاء التواصل معنا على هذا البريد الإلكتروني: RMELJordan@sirenassociates.com

90%
من العائلات في الأردن تمتلك هواتف ذكية

89%
لديها اتصال بالإنترنت في المنازل

65%
من الأطفال في سن الخامسة وما فوق يستخدمون الانترنت.[1]

10%
من الأشخاص في عمان قالوا أنهم أو أحد أفراد أسرتهم وقعوا ضحية للجرائم الإلكترونية.[2]

80%
من النساء في الأردن تعرضن للتحرش عبر الإنترنت.[3]

40%
من الأشخاص في عمّان قلقون أو قلقون للغاية من موضوع الجرائم الإلكترونية.[4]

المعرفة بمديرية الأمن العام[2]

الثقة في تصريحات المسؤولين الصادرة عن مديرية الأمن العام

86% من النساء

90% من الرجال

مديرية الأمن العام والحكومة هما المصدران الأكثر موثوقية للمعلومات والأخبار المحلية عبر جميع الفئات العمرية والجنسيات والأجناس والمواقع.

الوعي

73% من الأشخاص سمعوا عن وحدة الجرائم الإلكترونية أو قالوا أنها "تبدوا مألوفة".

69% من الأشخاص على دراية بالخدمات التي تقدمها وحدة الجرائم الإلكترونية.

80% **66%**

نسبة الرجال الذين علموا بوحدة الجرائم الإلكترونية أعلى من نسبة النساء.

أظهرن الفتيات والنساء أنهن الأكثر قلقاً بشأن سلامتهن على الإنترنت، لا سيما حول مشاركة مقاطع الفيديو أو الصور الخاصة بهن، الأمر الذي قد يؤدي إلى أشكال من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت وحيث يتم ابتزازهن على أساسه.

التصورات الإيجابية عن السلامة الشخصية على الإنترنت وفي الواقع[2]

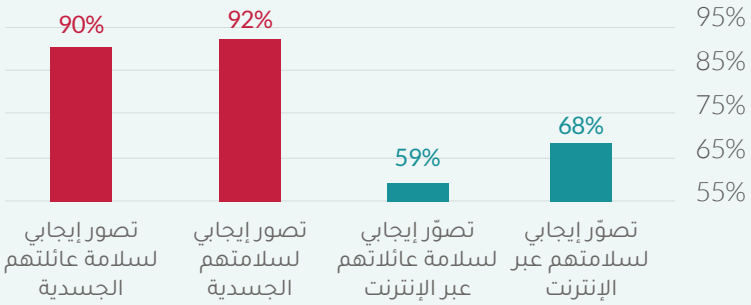

بالنسبة للمستجيبين للمسح في عمّان وإربد والمفرق، للجرائم الإلكترونية تأثيرات متنامية تقوم بتعريض الضحايا إلى المزيد من أنواع العنف:

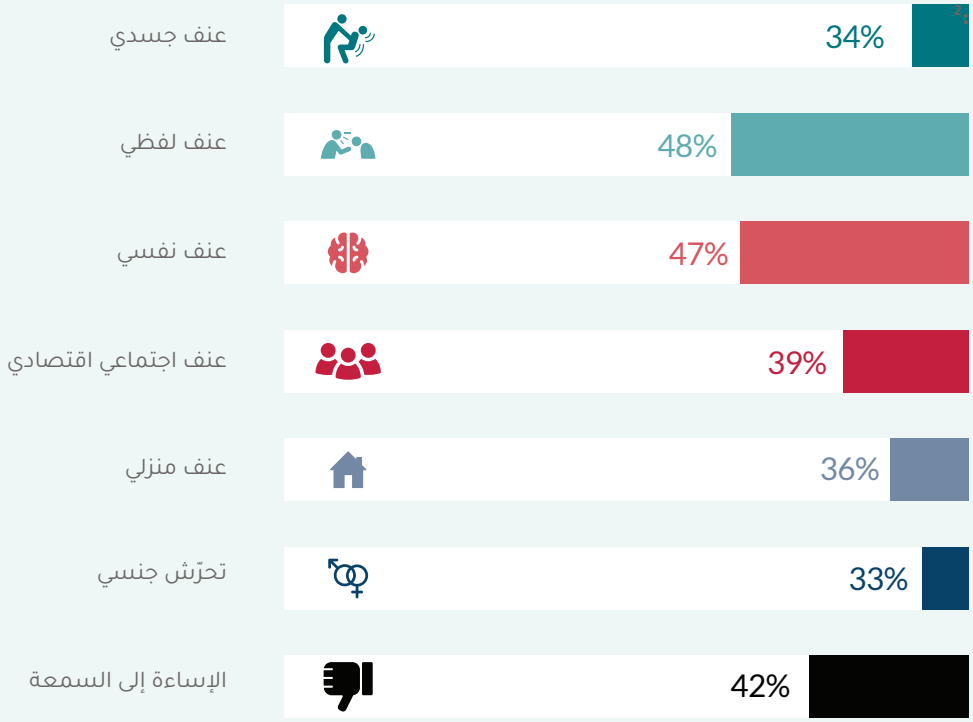

مرتكبي الجرائم الإلكترونية والتحرّش في المساحات السيبرانية

تتراوح أعمار مرتكبي الجرائم الإلكترونية غالبًا **بين 14 و 24 عامًا**.

وفي العديد من الحالات، يكون شخصًا قريبًا من الضحية.[3]

الإبلاغ

يقول 86% من الناس إنهم سيبلغون وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في حال تعرضوا لجريمة عبر الانترنت.[2]
إلا أنه هناك عوائق رئيسية أمام الإبلاغ عن أنواع معينة من الجرائم الإلكترونية ولفئات معينة في الأردن.

يبلّغ الرجال بنسبة أكبر من النساء عن الجرائم الإلكترونية، بالرغم من أن 80% من الضحايا نساء.[5]

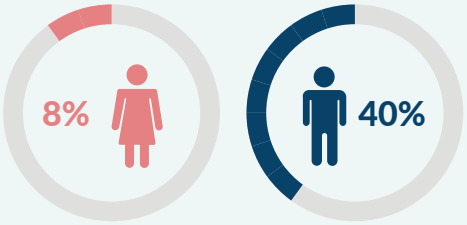

8٪ فقط من النساء والشابات إنهن سيذهبن بأنفسهن لإبلاغ مديرية الأمن العام بجريمة ما حين وقوعها، مقارنة بـ 40٪ من الرجال والشباب.

الشروط الأساسية التي يجب توفيرها للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية:[2]

98% ضمانة سرية هوية ومعلومات مقدّم الشكوى.

97% طول المدة التي يستغرق بإجراءات الإبلاغ والتسجيل.

89% وتوافر الشرطة النسائية بالنسبة للنساء والفتيات.

يتردد الناس بالإبلاغ عن الجريمة عندما تتعلق بالشرف (مثل الابتزاز بالصور الشخصية).

ومع اعتبار أن الفتيات والنساء هن المستضعفات بشكل خاص بهذه الجرائم، فغالبًا ما يخشى الناس أن تتضرر سمعتهم إذا كان الإبلاغ عن الجريمة سيؤدي إلى انتشار الأخبار حولها داخل المجتمع. فقط 26% من الاستجابات في المسح في عمّان قالوا بأنهم سينصحون النساء في عائلاتهم للإبلاغ عن جريمة مبنية على النوع الاجتماعي في حال حصلت في منزلهم.[4]

اللاجئون السوريون قلقون بنفس درجة قلق الأردنيين فيما يتعلّق بموضوع الجرائم الإلكترونية.إلا أنهم أقل معرفة من الأردنيين الذين يعيشون في نفس المنطقة بالخدمات التي تقدمها مديرية الأمن العام لمعالجة أنواع مختلفة من الجرائم.

وأفادوا بأنهم الأقل بتقديم البلاغات عن الجرائم الإلكترونية، ويزيد احتمال عدم الإبلاغ في حال كان الجاني أردنيًا.

---

[1] هيئة تنظيم قطاع الاتصالات 2019، حقائق وفرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
[2] سايرون أسوسيتس(2021)، مسح التصور العام للحوادث السيبرانية ، الأردن. تم عمل هذه الدراسة لتصميم البرامج المجتمعية الجاري، وغطّت كل من المناطق التالية: إيدون والرمثا (محافظة إربد)، المفرق، والخالدية (محافظة المفرق)، حي نزّال (عمان)، الهاشمي الشمالي (عمان).
[3] التقرير عن التحرش الجنسي 2017 - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
[4] سايرون أسوسيتس (نيسان 2020)، مسح التصور العام لسلامة المجتمع، عمان.
[5] The Arab Weekly, 2018, Jordan Sounds Alarm Over Rising Online Crimes, Jordan.

بدعم من :

Funded by:

تم إنتاج هذه المواد بدعم مادي من البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية لدعم لبنان، الأردن والعراق (RDPP II) وهو مبادرة أوروبية مشتركة بدعم من جمهورية التشيك، الدنمارك، الإتحاد الأوروبي، ايرلندا وسويسرا. تمثل هذه المواد آراء سايرين أسوسييتس، ولا تعكس بالضرورة سياسات أو آراء البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية أو الجهات المانحة له.